مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الدورات التاريخية للقوى العالمية المهيمنة: مقاربات في الإرهاق الإمبراطوري
اسم الكاتب: أ.م.د. عطارد عوض عبد الحميد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9663
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 12:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 1- March 2025 المجلد ١٥- العدد ١ – اذار ٢٠٢٥

Historical Cycles of Global Powers: Approaches in Imperial Fatigue

[1] Assistant Professor Dr. attarid Awad Abdul Hamid
[1] College of Political Science - Nahrain University
1: Email: Dr.atarid@nahrainuniv.edu.iq
2: Email:

Abstract:

The End of History looks like its beginning, as together they form a complex intellectual system for human beings throughout time and place. What has been deduced from the merits of history is that what accompanies the displacement of powers or (civilization or empire) is the occurrence of a clear and clear vacuum in the components of control and domination, reaching the end of igniting global wars, and here power becomes a factor in the disintegration of the socio-economic system governing this group, which opens the door wide towards another stage, and marks the beginning of a new historical cycle, different from the previous and subsequent ones. This has rarely happened peacefully.

The United States is facing a period of "imperial stress" that has resulted from the burden generated by the hegemonic behavior of the major powers. The United States has recognized the danger posed by its rival rising powers and its insistence on being revisionist forces that de-personalize the international system and push it towards multipolarity. Thus the pressure increases, and with it the conditional strategic burdens of defending the position in world leadership.

On the other hand, a country of the size and position of the United States is aware of the fate of the situation in the world, as it seeks to curb the aspirations of other countries to undermine their position and occupy them in various crises and problems (military - economic) such as Russia, technological and geostrategic problems such as the case of China, in order to delay the waiting moment to declare a new world with rules in which the new balance of power is respected.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.157142.1458

Submitted: 30/1/2025
Accepted: 30/1/2025
Published: 9/02/2025

Keywords:
Historical Cycles
Imperial Exhaustion
Economic Burden
Obsession with Decline
The Rise and Fall of Power
The Debate of Deportation.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الدورات التاريخية للقوى العالمية المهيمنة: مقاربات في الإرهاق الإمبراطوري

[١] أ.م.د. عطارد عوض عبد الحميد
[١] كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين.

الملخص:

تبدو نهاية التاريخ مثل بدايته، فهما معاً يشكلان منظومة فكرية معقدة عند بني البشر على مر الأزمنة والأمكنة. فيما غلب على ما تم استنباطه من حيثيات التاريخ، أن ما يرافق انزياح قوى أو (حضارة أو إمبراطورية)، هو حدوث فراغ جلي وواضح في مكونات السيطرة والهيمنة، ليصل في منتهاه إلى إشعال أوار حروب عالمية، وهنا تصبح القوة عاملاً في تفكك المنظومة الاقتصادية-الاجتماعية الحاكمة لتلكم التشكيلة، مما يفتح الباب واسعاً نحو مرحلة أخرى، وأيذاناً ببدء دورة تاريخية جديدة، تختلف عما سبقها وما يليها. ونادراً ما كان ذلك ليحدث بصورة سلمية.

وتواجه الولايات المتحدة مرحلة (الاجهاد/ أو الارهاق الامبراطوري)، الذي ترتب بسبب العبء المتولد عن السلوك الهيمني للقوى الكبرى. وقد أدركت الولايات المتحدة الخطر الذي تشكله القوى الصاعدة المنافسة لها، وإصرارها على أن تكون قوى تعديلية، تعمل على نزع صفة الوحدانية للنظام الدولي ودفعه صوب التعددية القطبية. وهكذا يزداد الضغط ومعه الاعباء الاستراتيجية المشروطة للدفاع عن المكانة في قيادة العالم.

بالمقابل فأن دولة بحجم وموقعية الولايات المتحدة تدرك مآل الأوضاع في العالم، فهي تسعى نحو كبح تطلعات الدول الأخرى للنيل من مكانتها وإشغالها في أزمات ومشكلات مختلفة (عسكرية- اقتصادية) كروسيا، وتكنولوجية وجيواستراتيجية كحالة الصين، من أجل تأخير اللحظة المنتظرة لإعلان عالم جديد بقواعد تحترم فيها موازين القوة الجديدة.

الكلمات المفتاحية:

الدورات التاريخية، الإرهاق الإمبراطوري، العبء الاقتصادي، هاجس الأفول، صعود وهبوط القوى، جدل التمرحل.

المقدمة

يقال أن التغيير الذي يطال كل الأشياء له أحكامه شبه الجبرية، والتاريخ على مر أزمانه ومحطاته كان حاملاً بالتغيير في مجرى تطور البشرية، مستنداً على امتلاك القوة وتوظيفها، لفتح مسارات تطور جديدة، وولادة وبزوغ قوة مهيمنة على إشلاء قوة تنكفئ وتنحل، لينتج تراتبية (Hierarchy)، وعندئذ يتأكد مسار التعاقب والتتابع بين القوى القابضة، وهو ما يجعل (**الأمم/ الإمبراطوريات**) تذوى من المشهد لتحل أخرى مكانها، وكأن كل منها تحمل في احشاءها وسائل فناءها.

يقول الله سبحانه وتعالى (**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**)[١]، وفي التفسير(هو كلّ يوم في شأن خلقه، فيفرج كرب ذي كرب، ويرفع قوماً، ويخفض آخرينَ)[٢]. وهذا أراده الله جلت قدرته أن يكون قانوناً أبدياً، إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً، إن عدم استقامة الأحوال على ما هي عليه، قد عبر عنه المؤرخ المغربي أبو العباس أحمد خالد الناصري بقوله (**دوام الحال من المحال**)[٣]، وقبله بكثير قال أبن خلدون (**إن أحوال الأمم والشعوب لا تدوم على وتيرة واحدة، فهي من حال إلى حال**)[٤]، فيما أورد متضمنات هذه الحقيقة ذاتها، الشاعر أبو النقاء الرندي الاندلسي بقوله (**وَلا يَدُومُ عَلى حالٍ لَها شانُ**)، وهذه جميعاً تذهب صوب النهايات لكل الأشياء، ولعل الصورة التي أراد رسمها في قصيدته (***مَن سَرّهُ زَمَن ساءَتهُ أَزمانُ***)[٥]، هي إشارة للتتابع في الازدهار والانحطاط أو مماثلة لدورة الحياة المنتظمة من الصبا إلى الشباب ومن ثم الشيخوخة، مما يمهد لفناء الأشياء (مادية أكانت أم غيرها)، مهما كانت أشكال القوة التي تحتكم عليها.

أهمية البحث: هناك تباين في محركات التبدل والتحول في ممكنات القوى، وحتى عوامل التعرية والتآكل، واستجمع المفكرين والباحثين رؤاهم ليقفوا عند الثلاثية التي استعاروها من الحياة العضوية والمتمثلة بالنشوء والعنفوان والشيخوخة.

---

(١) سورة الرحمن: الآية ٢٩.

(٢) أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، *تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)* ، المجلد ٢٣، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧١)، ص ٥٣٢.

(٣) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، *الاستقصاء والأخبار: دول المغرب الأقصى الدولة السعدية*، ج ٦، تحقيق وتعليق: جعفر الناصري- محمد الناصري، (الدار البيضاء- المغرب: دار الكتاب، ١٩٩٧)، ص٦١.

(٤) ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، *العبر وديوان المبتدأ والخبر*، ج١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٢٠)، ص٣٧-٣٨.

(٥) حياة قارة، *ديوان أبي الطيب الرندي: تحقيق ودراسة*، (مؤسسة جائزة عبد العزيز البابطين للإبداع الشعري، ٢٠١٠)، ص ٢٣.

أولاً: إشكالية البحث: هي أن الفيصل في التطور التاريخي هو (الزمن= المراحل)، وتم مماثلة هذا (التمرحل= مراحل النمو والتطور) لكل عنصر عضوي(*)، بما فيها البشر والاقتصاد والدول والإمبراطوريات، إذ أنحطت أجناس شديدة القسوة واضمحلت إمبراطوريات عظمى، استأسدت حيناً من الزمن، ثم أنزوت وتلاشت. وبذلك يمكن طرح سؤال أساس مفاده كيف تتطور الامبراطوريات العالمية وتتلاشى؟ ومن خلال البحث سيتم الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما هو التطور الفكري للدورات التاريخية (السياسية والاقتصادية)؟
٢. ما هي المراحل التاريخية لتطور الهيمنة الامريكية؟
٣. ما هي الأعباء الاقتصادية والسياسية المترتبة على الهيمنة الامريكية؟
٤. هل هناك تأثير للتوسع الامبراطوري على حدود الدورة التاريخية الامريكية؟

ثانياً: فرضية البحث: (أن الحياة لا تعطّل وظيفتها المركزية في التوالد والفناء، فأن التتابع والتعاقب يعد ظلاً ملازماً لهذه الوظيفة، فتقلبات الأزمنة تتلاحق وتجلب معها تبدل في المراكز والمراحل، بعضها يقترب من خط النهاية والأخر يتهيأ لتصدر الطريق، وهو ما يعني أفول وصعود، يحكم جزءاً من الزمن فيما بينهما فراغ وفوضى)، من هنا صيغت الدورة التاريخية لبلوغ القوى العالمية مجدها، ولاحقاً النزول عن هذه القمة نحو السفوح ومن ثّم السقوط في الوديان.

ثالثاً: منهج البحث: لمعرفة تطور الدورات للقوى العالمية المهيمنة تاريخياً، سيتم اعتماد **المنهج الاستقرائي** أي الانتقال من جزئيات المعرفة الى الكليات في التحقيب المتعدد المجالات الاقتصادي والتاريخي والاجتماعي، لمختلف التشكيلات على مر التاريخ، سبر أغواره العديد من المفكرين والباحثين (أبن خلدون- كارل ماركس- ماكس فيبر ... الخ)، وكان جهدهم منصباً على تحليل الظاهرات المادية للمجتمعات المعقدة التي تشكلت عبر العصور، ومع صعود المنطق العلمي على وقع النهضة والتنوير، وبالاعتماد على الأسلوب التاريخي، إذ اكتسبت دراسة التاريخ والمجتمعات بعداً منهجياً أكثر صرامة وعلمية، ومتخذة من عبر التاريخ وطبيعة تطور وسائل الإنتاج في هذه التشكيلات، ملاذاً لتفسير سقوط حضارات ونشوء أخرى بدلاً عنها، والأسلوب الوصفي التحليلي إذ أن الإمبراطوريات والقوة الكبرى المهيمنة، تجد أن

* قدم الغربيون من المهتمين بالتطور أطروحة أن التاريخ هو استمرار للتاريخ البيولوجي، الذي تتقدم فيه المجتمعات من الاشكال الأدنى إلى الأشكال الأعلى، واستخدمت هذه الأطروحة التطورية لتبرير العنصرية واستغلال الغرب للشرق وحتى ازدراء الثقافات للشعوب الأخرى، وقد تم الربط بين نظرية التطور العضوي ونظرية التطور الاجتماعي التي استغلت في تبرير السلوك الاستعماري للغرب، أن التطور الاجتماعي يقدم نظرية حول كيف أن التاريخ هو استمرار للتاريخ البيولوجي. التطور الفيزيائي، الذي تتقدم فيه المجتمعات من الأشكال الأدنى إلى الأشكال الأعلى. لقد تم استخدام النظرية التطورية لتبرير العنصرية واستغلال المستعمرين الشعوب، وازدراء الغرب للثقافات الأخرى. نقلاً عن: حميد لشهب، *الابارتهايد: دراسة في الجذور التاريخية والثقافية لمفهوم الفصل العنصري*، ط١، (النجف: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠)، ص ١٣١.

بلوغ أقصى التوسع يلقي بعبئه على أوضاعها، مما يجعلها تنوء بثقل ذلكم التوسع، وهو ما يؤسس لتراجعها وبدء أفولها، ويمهد شيئاً فشيئاً لمجيء قوى أخرى، لتمارس الدور نفسه ولكن بمعطيات مختلفة.

وبناءً على ما تقدم سيتم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية:

I. المحور الأول

في فكر الدورات التاريخية

أغرت معطيات التاريخ وحوادثها ووثائقها وتجارب القوى التي كان لها دوراً مهيمناً، سواء في الغرب أم الشرق، في إعادة قراءة وقائع نشؤها والحيثيات التي رافقت سيطرتها وهيمنتها، والتأمل في مراحل تطورها الممتدة من ولادتها حتى زوالها، وفهم خصوصية كل مرحلة تاريخية مفضية لظهور قوة (إمبراطورية/ دولة)، لها نفوذ في فضاء كبير وممتد، وأن مراجعة المسار العام لتاريخ البشرية، يراد منه استخلاص (العبر والمثابات)، التي يمكن من خلالها الحصول على فهم دقيق لتسلسل الأطوار الطبيعية لحياة الدول والإمبراطوريات، التي تعاقبت تباعاً طوال قرن عدة. والعودة للتاريخ لا يراد منه انتزاع نقاط التشابه لحالات التعاقب، بل استخلاص المتشابهات العلائقية على مختلف النماذج لبيان المترابطات فيما بينها.

إن الاتكاء على ثلاثية التطور للكائنات الحية في تفسير ظاهرة التعاقب، لا ينفي مطلقاً أن يتضمن التحقيب التاريخي لحال الإمبراطوريات والدول في تفاعلاتها الداخلية والخارجية، الخوض في مسببات صعودها وهبوطها، فالتاريخ لا يعنى معرفة إخبارية بتسلسل الأحداث وتتابعها، بل في الأسباب التي تحكمت بهذا الواقع، وعليه يستلزم فهم الظاهرات التاريخية الغوص في صيرورة الواقع وتحليل كيفياته، وبهذا تصبح المعرفة التاريخية معنية بكيفيات الوقائع وأسبابها، كما يراها ابن خلدون في دراسة التاريخ بكونه (نظر وتحقيق). وهو ما يقود إلى إيلاء السببية التاريخية بُعْدهَا المفترض، فحركة الواقع تحتضن في ثناياها حركة الكل الاجتماعي في ترابطاته المعقدة وعلاقاته المختلفة[١]. فكل حادث تاريخي يكون عادّةٍ محاطاً بسلسلة من العلل التي أوجدته ومن النتائج التي أعقبته[٢].

هذه العلل تنشأ عن تراكمات الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المفضية لها، ودلالة ذلك من الناحية العملية أن حادثة ما تؤدي إلى حادثة أخرى، بيد أن المعلول لا يعتم أن يصبح بدوره علة، وتتألف بفعل ذلك شبكة ضرورات تمثل كل واحدة منها معلولاً وعلة معاً، وبهذا تبلغ الحوادث حالة الانتظام كسلسلة طويلة من العلل السابقة، ومن هذا الفهم فأن أحوال الأمم والإمبراطوريات والدول يتعين بتعاقب أحوالها السابقة، لأن الحاضر لابد أن يخرج من الماضي، بعيداً عن الأطروحات القائلة بأن هناك قوة صمدانية قاهرة، هي من توجه مسرى

(١) مهدي عامل، *في علمية الفكر الخلدوني*، (بيروت: دار الفارابي، ط ٤، ٢٠٠٦)، ص ١٧.
(٢) غوستاف لوبون، *فلسفة التاريخ*، ترجمة: عادل زعيتر، (المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي للنشر، ٢٠٢٠)، ص ١٦.

الأمور نحو أعنتها، كما ظل يرددها بعض قادة الغرب، فرئيس وزراء بريطانيا يقول أن الحكمة الربانية قضت بأن تحكم انكلترا العالم، وقبله ردد الإمبراطور الألماني، وتبعه القادة الأمريكان في أنهم مكلفون من الرب بشن الحروب واحتلال الدول، فضلاً عن التكليف بمهمة إشاعة القيم الأميركية.

هذا التراوح في ظهور وسيطرة إمبراطورية وتصديرها لحضارتها ثم حلول أخرى بديلاً عنها، يحمل إحلال وأبدال، قائم على عوامل رافعة وأخرى مثبطة، هذا التعاقب والتتابع في مجرى التاريخ الممتد من منظور استقرائي، يفصح بوضوح تام أن ظاهرة التقلب والتحول يعدان شرطين ضروريين لجميع عناصر الكون، يرافقه حدوث دورات تاريخية لصعود (دولة/ إمبراطورية) ومعها الحضارة التي تلتحف بها، ومن ثم انحلالها وسقوطها لتتيح الفرصة لصعود جديد لدورة تاريخية جديدة، مفصلها الأساس هو استحضار القوة وممكناتها في تراكمها رويداً رويداً تحت سطوة الدورة التاريخية السابقة، ومن اللافت للنظر أن حدوث الدورات التاريخية لا يمس الجانب السياسي أو الثقافي والاجتماعي فحسب، بل هناك ايضاً الدورات التاريخية الاقتصادية التي تستمد توصيفاتها من امتلاك القوة الاقتصادية.

II. المحور الثاني

نماذج من دورات التمرحل التاريخي

تبدو نهاية التاريخ مثل بدايته، فهما معاً يشكلان منظومة فكرية معقدة عند بني البشر على مر الأزمنة والأمكنة. فيما غلب على ما تم استنباطه من حيثيات التاريخ، أن ما يرافق انزياح قوة أو (حضارة أو إمبراطورية)، هو حدوث فراغ جلي وواضح في مكونات السيطرة والهيمنة، ليصل في منتهاه إلى إشعال أوار حروب عالمية، وهنا تصبح القوة عاملاً في تفكك المنظومة الاقتصادية- الاجتماعية الحاكمة لتلكم التشكيلة، مما يفتح الباب واسعاً نحو مرحلة أخرى، وأيذاناً ببدء دورة تاريخية جديدة، تختلف عما سبقها وما يليها. ونادراً ما كان ذلك ليحدث بصورة سلمية، فمع كل منعطف تاريخي كان الصراع الدموي شاخصاً. هذا الصعود والنزول في مصادر القوة وما يترتب عليها من أحوال (الإمبراطوريات والدول)، له ما يشابهه في المنحنى الطبيعي (دالة التوزيع الاحتمالي) في علم الاحصاء، الذي يعتقد به بعض المفكرين، كونه له قدرة ما على تفسير الظواهر التي من حولنا.

وعلى وفق ذلك جرى استنباط الدورات التاريخية من معطيات حركة المتغيرات الحاكمة للتاريخ، وطبيعة الفواعل فيه، ولهذا يمكن الاشارة إلى بعض دورات التمرحل التاريخي التي جاء بها بعض المفكرين، ومنها:

١- **استنبط جورج مودلسكي** في ضوء دراسته للتاريخ الممتد من القرن الخامس عشر وحتى القرن العشرين، أيّ (١٤٩٤- ١٩٤٥) دورات تاريخية عدة تمخضت عنها إمبراطوريات متعاقبة، وصعود للهيمنة العالمية من قبل الدول الأوربية، حتى باتت هذه الهيمنة تنتقل من دولة أوربية إلى أخرى، كما يتم تلقف العصا في السباق، ومنذ صعود البرتغال كقوة عالمية

مهيمنة منذ عام ١٤٩٤، لتسجل أول دورة تاريخية تم رصدها من قبل مودلسكي، وهذه الدورة عرفت باسمهِ (دورة جورج مودلسكي[1] الطويلة- Modelski's Long Cycle Theory)، لتنحو نحو اشتقاق صعود وانحدار القوى المهيمنة بشكل دوري نتيجة بنية النظام الدولي، والتي فصلت في أغلبها مخرجات الحروب، وهذه الدورة منتظمة دورياً كل (١٠٠ عام) تقريباً كما يزعم مودلسكي.

وتستند مقومات هذه النظرية من نظرية انتقال القوة ل (أبرامو أورجانسكي)، (Organski's Power Transition Theory)، التي ترى أن الصراعات والحروب تنشب مع انتقال القوة وإعادة توزيعها بين الدول، وبمعنى أخر أن العالم يمر بدورة طويلة لعملية انتقال القوة من دولة إلى أخرى، وبسبب الفراغ الحاصل عن عدم وجود قوة مهيمنة (Hegemon) في النظام العالمي، تظهر الفوضى وعدم الاستقرار في أواخر الدورة، وعادة ما تنشب الحروب التي تنتهي بإعلان الإزاحة، وينتقل لقب أقوى دولة في العالم من طرف إلى آخر، مما يأذن ببدء دورة تاريخية جديدة (جدول-١).

جدول (١) نموذج مودلسكي للدورات الطويلة للسياسة الدولية

الدورات	القوة الدولية المهيمنة	الحروب العالمية	المؤسسات الكبرى	معالم التدهور
١	البرتغال	الحروب الايطالية ١٤٩٤-١٥١٧	شبكة قواعد عالمية	ضم البرازيل للتاج الاسباني
٢	هولندا	الحروب الاسبانية 1579 - ١٦٠٩	حرية الملاحة	الثورة الانجليزية
٣	بريطانيا	الحروب مع فرنسا ١٦٨٨ - ١٧١٣	السيطرة على البحار	استقلال الولايات المتحدة
٤	بريطانيا	الحروب مع فرنسا ١٧٩٢ – ١٨١٥	التجارة الحرة	الامبريالية
٥	الولايات المتحدة	الحروب مع ألمانيا	هيئة الأمم المتحدة	حرب فيتنام

(1) George Modelski, Long Cycles in World Politics. Seattle: University of Washington Press, 1987, P 102.

		١٩١٤ - ١٩٤٥		

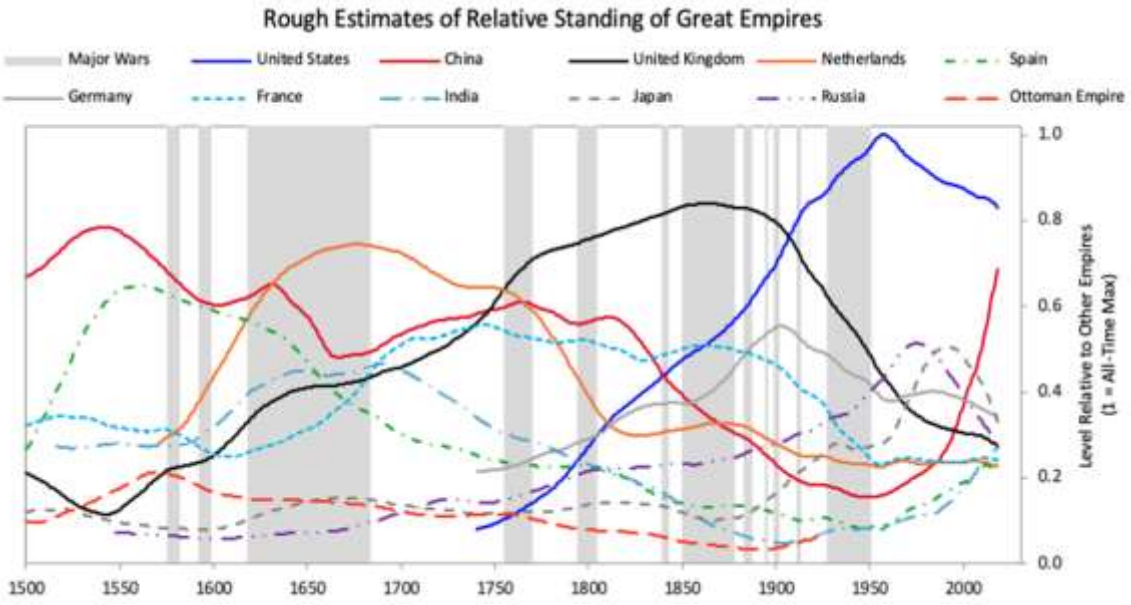
المصدر: بيتر تايلور- كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٣، ص ١٢١.

٢- **يشير (راي داليو)** في كتابه (**مبادئ التعامل مع النظام العالمي المتغير: لماذا تنجح الأمم وتفشل؟**)[١]، إلى أن كل شيء له عمر افتراضي، كل شيء له دورة حياة، لا يوجد نظام حكم، أو نظام اقتصادي، ولا عمله، ولا إمبراطورية، تدوم إلى الأبد، والعالم شهد إمبراطوريات تزدهر حيناً من الزمن ثم تسقط في حيناً أخر، في سياق تاريخي محكوم بالصراع من أجل الثروة والسلطة (الهيمنة)، مفسحة المجال لقوة عظمى أخرى، وهكذا تحدث الدورات الكبيرة التي تتضمن تقلبات بين حقبة سلمية ومزدهرة، من الأبداع والإنتاجية ومستويات معيشة مرتفعة، تتلوها حقبة اكتئاب وثورة وحرب.

وعلى وفق الشكل (١) يظهر أن الإمبراطورية الإسبانية حوالي ١٥٠٠ ميلادي، كانت القوة الاقتصادية المهيمنة في الجانب الغربي من العالم، تقابلها في الجانب الشرقي من العالم (أسرة مينغ) في الصين، ثم سيطر الهولنديون حوالي منتصف ١٦٠٠ إلى منتصف ١٧٠٠، وسط أتساع التجارة والنقل البحري وهيمنة (الماركنتيلية= التجارية) على المشهد الاقتصادي العالمي، وأنشاءهم لأول عملة دولية هي (الغليدار الهولندي)، لا سيّما وأن امستردام أضحت المدينة المالية للعالم ومركز التسويات الدولية، بعدها تسلم البريطانيون القيادة الاقتصادية والسياسية، ومع الانشغال البريطاني بأمور الإمبراطورية الواسعة وانطلاق الثورة الصناعية، كانت هناك الولايات المتحدة وألمانيا كلاً منهما تبني قوتها الاقتصادية والعسكرية، ومع الحرب العالمية الأولى ظهر وهن الإمبراطورية البريطانية واستكملت دورتها في الحرب العالمية الثانية، لتبدأ دورة جديدة تقودها الولايات المتحدة الأميركية.

(1) راي داليو، *مبادئ التعامل مع النظام العالمي المتغير: لماذا تنجح الأمم وتفشل؟*، (دار ترقية الدماغ للنشر والتوزيع، ٢٠٢١).

الشكل (١) الوضع النسبي التقريبي للقوى المهيمنة في العالم (١٥٠٠-٢٠٠٠)



Source: Ray Dolio, principles for Dealing With The Changing World Order, NY Times, Chapter-1, 2021, At: https://www.economicprinciples.org/DalioChangingWorldOrderCharts.pdf.

٣- **يحاول بيتر تورشين** في كتابه (**الحرب والسلام والحرب**)[(١)]، إن يكسي التاريخ صبغة علمية مشابهة لعلوم الفيزياء والرياضيات، بغية اكتشاف الأنماط المتكررة والتنبؤ بالأزمات المجتمعية وحالات عدم الاستقرار من دون انحياز إيديولوجي، وهو ما يمكنها من وضع ما يقترب من القوانين لتحديد أزمنة صعود الإمبراطوريات وحتى سقوطها، مستعينا بالتقدم العلمي والكم الكبير من البيانات والاحصاءات لمتغيرات عديدة، ويتخذ من دورة (السلام يجلب الحرب والحرب تجلب السلام)، بالاستناد إلى سيرورة تكتنفها وجود رابطة للجماعة تخلق قوة سياسية، تساعدها في توسيع نفوذها وتماسكها من خلال الحروب، ثم تليها حالة من السلم والاستقرار والازدهار والثراء والرفاه، فتزداد الصراعات للاستئثار بالثروة والقوة بين النخب والجماعات، فيدب الضعف في مختلف المفاصل، مما يغري القوى

(1) بيتر تورشين، *الحرب والسلام والحرب: صعود الإمبراطوريات وسقوطها*، ترجمة: أحمد العبدة، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠٢٣).

الطامحة للحلول محلها وإلحاق الهزيمة بها، وهكذا تحل الحرب محل السلم، مما يؤدي إلى الضعف والانحلال، فتنهار الدول والإمبراطوريات، هذا الفهم يماثل الفهم الخلدوني تماماً.

بيد أن الإضافة التي جاء (**بيتر تورشين**) هي عندما تهدأ المنافسة بين النخب، يتم استعادة النظام والاستقرار، ويحل السلام مرة أخرى محل الحرب لتبدأ دورة جديدة كاملة، مكونة من طورين أولهما (**طور تكاملي**) ثم يتبعه (**طور تفكيكي**)، ويمكن للإمبراطورية أن تمتد حياتها على مدار دورتين يسميهم (**الدورات القرنية**)، أيّ أن كل دورة تقارب قرن من الزمن. أراد (تورشين) أن يكسب توقعاته المستقبلية لتكرار الدورات التاريخية بعداً علمياً، عندما يدخل التطور الثقافي والتاريخ الاقتصادي والسوسيولوجيا وفق أنساق معرفية مستجدة، هي الديناميات التاريخية المعبر عنها بنماذج رياضية[١].

III. المحور الثالث

الدورات التاريخية الاقتصادية

مثلما أنشغل الباحثين في التاريخ والعلاقات الدولية في التحقيب للإمبراطوريات بغية اشتقاق عوامل الصعود والانحدار، وما يترتب عليها من دورات تاريخية ذات أبعاد سياسية محضة تركز على الهيمنة والسيطرة، ذهب الاقتصاديون صوب التاريخ الاقتصادي لبيان الاستدلال على عوامل النهوض الاقتصادي وكيفيات انتقال القوة الاقتصادية ومثاباتها، وهذا حملته تفسيرات عدة عند مختلف المفكرين والباحثين، وجرى توصيف المراحل التي تنتقل فيها الأوضاع الاقتصادية وفق منهج وإيديولوجية كل فريق، كما هو الحال بين الماركسيين والرأسماليين، ولعل التفسير الماركسي للتمرحل التاريخي المنطلق من تناقض علاقات الإنتاج مع قوى الإنتاج، والمفضي إلى الانتقال من تشكيلة (اقتصادية - اجتماعية) إلى أخرى، وظهور نمط أنتاج متوائم مع طبيعتها، وهي (٥) مراحل رئيسة[*]، هو الذي دفع (والت روستو) لإصدار كتابه المعنون (بيان لا شيوعي)[**]، والمتضمن كذلك (٥) مراحل للتطور الاقتصادي من منظور رأسمالي، كرد على المراحل الماركسية.

ومثلما جال هؤلاء لاكتشاف هذا التعاقب والانقلابات في الأوضاع السياسية والاقتصادية، أختار آخرون أن ينحو نحو ظاهرة حدوث الدورات في النشاط الاقتصادي

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٠-٣٣.

* تقسم مراحل تطور المجتمعات بحسب التوصيف الماركسي إلى خمسة مراحل متعاقبة هي: المشاعية البدائية، العبودية، الإقطاعية، الرأسمالية، الاشتراكية، للمزيد ينظر: كارل ماركس وفريدريك انجلز، البيان الشيوعي، ترجمه عن الالمانية: عصام أمين، جريدة المناضل، ٢٠٠٠، ص ١٥-١٧ (توصيف المراحل).

** توصيف روستو: المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة الاتجاه نحو النضج، مرحلة الاستهلاك الواسع، للمزيد ينظر: والت. روستو، *بيان لا شيوعي: مراحل النمو الاقتصادي*، ترجمة: برهان الدجاني، ط١، (بيروت: الأهلية للنشر، ١٩٦٠).

والمتمثل بالانتعاش والركود وما بينهما، ولعل الاهتمام بالدورات الطويلة هي محاولة للمقاربة ما بين الدورات التاريخية ذات المنحى السياسي والاقتصادي، ولعل أهمها الآتي:

١- دراسة الاقتصادي الروسي (نيكولاي كوندرتيف) في كتابه (الدورات الاقتصادية الرئيسة) المنشور عام ١٩٢٦، في سياق بحثه عن الدورات طويلة الأجل للديناميكية الاقتصادية العالمية، واكتشافه للدورة الاقتصادية طويلة الأجل تتراوح مدتها ما بين (٥٠- ٦٠) عاماً، وبأربعة أطوار متوزعة ما بين انتعاش وركود، مرتكزاً في تحليله عن أثار الموجات في التقدم بقوى الإنتاج المتأتية من موجات التكنولوجيا التي تعظم دور أحد القطاعات الرئيسة ليكون رافعة لكل الاقتصاد، لهذا يسميها البعض موجات كوندرتيف (Kondratieff Wave)، وأخرين يسمونها (Kondratieff Cycle) لكونها تتبع هبوط إداء الاقتصاد وصعوده .

٢- محاولة الاقتصادي الأميركي السوفيتي الأصل (سيمون كوزنتس) والأميركي الجنسية، دراسة التحولات في الاقتصاد الأميركي لمدة طويلة، اعتماداً على بيانات الاقتصاد الكلي للمدة (١٨٦٥- ١٩٢٥)، والتي نشر نتائجها عام ١٩٥١، مفترضاً أن الاقتصادات تمر بفترات من التوسع والانكماش، وهو ما يفضي إلى حدوث الدورات التي يراها ليست عشوائية بل تتبع أنماطاً معينة، ومتخذاً من النمو الاقتصادي دالة على فعالية الاستثمار في تحقيق التراكم في رأس المال بجانب الابتكار.

٣- أطروحة جيوفاني أريغي وجاسون مور في بحثهما (التنمية الرأسمالية في المنظور التاريخي العالمي)، التي تحدد أربعة دورات منتظمة لسيرورة تراكم رأس المال على الصعيد العالمي، وهي[١]:

أ- **الدورة الجنوية – الإيبرية** Genoese –Iberian Cycle وتشمل الإيبرية (البرتغال وإسبانيا)، وتمتد هذه الدورة من القرن (١٥) وتنتهي في أوائل القرن (١٧).

ب- **الدورة الهولندية** Dutch Cycle وتمتد من أواخر القرن (١٦) وتنتهي بنهاية القرن (١٨).

ت- **الدورة البريطانية** British Cycle وهذه الدورة ظهرت عند منتصف (١٨) وانتهت في أوائل القرن العشرين.

ث- **الدورة الأميركية** US Cycle وهذه ممتدة على طول القرن العشرين.

هذه الدورات استهلكت أربعة قرون متواصلة، وكل دورة كانت تمثل موجة من التوسع الرأسمالي تتسق مع توجهات مراكز القوة الاقتصادية وطبيعة مواقعها الجيو سياسية، ويمكن تلمس بدايتها عندما تراجعت المدن التجارية الإيطالية، لتنتقل القوة الاقتصادية إلى مدن ودول

(١) وردت في: جيوفاني أريغي وجاسون مور،" التطور الرأسمالي من المنظور التاريخي العالمي"، ص70، على الرابط:https://www.academia.edu/34283300/With_Giovanni_Arrighi

الأوربية أخرى، وهو ما خلق صراع ما بين البرتغال وإسبانيا، ليلحق ذلك تنازع طويل أمتد لقرنين بين فرنسا وانكلترا، أنتهى بتوقيع معاهدة باريس ١٧٦٣ التي أطلقت يد انكلترا في الهند، وعند نهايات القرن التاسع عشر أيّ ما بين (١٨٦٥- ١٩٠٠)، استثمرت الولايات المتحدة الأميركية النزاعات المحتدمة بين الدول الأوربية وعزلتها عنها وفق (**مبدأ مونرو**)، لتقود عملية تراكم كبرى جعلتها في بدايات القرن العشرين قوة اقتصادية وصناعية وعسكرية كبرى[١]. وهذا ترتب عليه حصول موجة توسع رأسمالي جديد قادته الولايات المتحدة.

٤- **أطروحة ايمانؤيل والرشتاين** حول دورات الهيمنة العالمية من بوابة (**تحليل النظم العالمية**)، محدداً حدوثها في ثلاثة مرات هي[٢]:

أ- الهيمنة الهولندية منذ منتصف القرن السابع عشر.

ب- الهيمنة البريطانية في منتصف القرن التاسع عشر.

ت- الهيمنة الأمريكية في منتصف القرن العشرين. والتي تضمنت السيطرة على مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي والايديولوجي.

إذ يرى والرشتاين بأن هناك دورة خاصة للهيمنة، تأتي من خلال السيطرة طويلة الأمد على أسواق الاستثمار العالمية، وينظر إلى الاستثمار بوجهيه الاقتصادي والسياسي، في ما ينتجه من بنى تحتية قوية في المواصلات والاتصالات والمعاملات المالية، فضلاً عن شبكة من العلاقات الدبلوماسية، تسندها قواعد عسكرية في نقاط متعددة من العالم، وهذه مؤهلات موجبة للقوة المهيمنة لكي تمسك بدورها العالمي (دورة الهيمنة- Hegemonic Cycle)، ولا تنتهي هذه الدورة إلا بقيام حرب عالمية، ومن ثم تظهر على انقاضها قوة مهيمنة جديدة تعيد هيكلة النظام العالمي.

وهناك شواهد تاريخية تسند أطروحته وهي، حرب الثلاثين عاماً التي انتهت بتوقيع معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨، وهو آيذان ببدء الهيمنة الهولندية، يضاف إليها الحروب النابليونية التي توجت بصلح فينا عام ١٨١٥، والتي منحت الزعامة والهيمنة للإمبراطورية البريطانية، في حين أدت مخرجات الحربين العالميتين في القرن العشرين إلى إزاحة الإمبراطورية البريطانية، وتتويج الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٤٥ لبدء دورة هيمنة جديدة.

---

(١) عبدعلي كاظم المعموري، *زمن الشرق: نزع الظلم والمكابرة الغربية، مركز دالة لتحليل السياسات والاستشارات*، (بيروت- بغداد: دار روافد للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤)، الجزء الخامس (عصر بناء القوة الاقتصادية الأميركية: التهيؤ للتوريث الامبراطوري). ص ١٤١- ١٨٠.

(2)Wallerstein, Immanuel, The inter-state structure of the modern world –system, on: smith, Steve& booth, ken& Zalewski, Marysia (Eds), International theory: Positivism and beyond, Cambridge University press, first published, 1996. PP.98 - 99.

وما يمكن تأكيده في ضوء الدورات التاريخية والاقتصادية، من خلال جهود الباحثين في الاستدلال على عوامل الصعود والهبوط للدول والإمبراطوريات والقوى القابضة على النظام الدولي، إن هناك توجه أزداد بقوة لأكثر من قرن، وهو الارتكاز على المعطى الاقتصادي كسند أساس لبلوغ القوة سواء للدولة أم الإمبراطورية، ويعّد والتز في كتابه (**نظرية السياسة الدولية**) من المتفردين من بين مجايليه، في ثناءه على الاقتصاديين[١] كونهم نجحوا في الآتيان بنموذج لتوازن القوى الاقتصادية[*]، وهو ما شكل أغراءً له في سحب الفكرة وجعلها مقاربة بنيوية، لإرساء أسس منطقية لنظرية التوازن في السياسة الدولية.

ويستند والتز على النظرية الجزئية في الاقتصاد عندما يشبه النظام الدولي بالسوق، ويميز بين التغيير داخل بنية النظام الدولي (أيّ تغير وحداته)، وبين تغير بنية النظام نفسه، إذ أن تغير بنية النظام الدولي هو تغيير في عدد القوى الكبرى فيه أو في قدراتها، في حين لم تتغير بنية النظام نفسه إلا مرة واحدة خلال أربعة قرون، عندما تحول من تعدد الأقطاب إلى القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية، ويريد والتز مما طرحه الوصول إلى أهمية التوازن وضرورته للعالم، والذي لا يرجح تحقيقه إلا بالقطبية الثنائية، ولا يؤيد حدوثه في ظل تعدد الأقطاب[٢].

ويحتج والتز بأحد إنموذجات الأسواق القائمة، وهو احتكار القلة (Oligopoly)[٣]، وبالتحديد الاحتكار الثنائي (Duopoly)، الذي تعد الأسواق في ظله الأسواق أكثر استقراراً، كما أن هذا الأنموذج يصعب معه دخول أطراف أخرى، ويستفيد (والتز) من هذه الفكرة لدعم التوازن في النظام الدولي تحت رعاية الثنائية القطبية.

IV. المحور الرابع

الدورة التاريخية للهيمنة الأميركية

ضربت المفكرين الاستراتيجيين الأميركيين حيناً من الزمن موجة عاصفة للاهتمام بمستقبل الولايات المتحدة الأميركية، وكأنهم صحوا على حدث ما، لتشتاط كتابات بعضهم نحو التاريخ لإيجاد ما يقرنه من متماثلات وطبائع من الإمبراطوريات والدول التي خلت،

---

(1) احمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية شيئاً من الماضي؟"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد (٢٠)، (٢٠٠٨): ص ١٢٠.

* يعد علم الاقتصاد مرتكزاً على كم كبير من التوازنات بين المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية، وهي مبثوثة في كل الكتب التي تعنى بالاقتصاد الجزئي والكلي، ويحسب الفضل في التوازنات إلى الاقتصادي (ليون والراس)، للمزيد ينظر: عبدعلي كاظم المعموري، *تاريخ الأفكار الاقتصادية*، (الأردن – عمان: دار الحامد، ٢٠٠١).

(٢) كينيث ن. والتز، *نظرية السياسة الدولية*، في (**كتاب**)، ريتشارد لينل، *توازنات القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج*، ترجمة: هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩)، ص ١٩٧.

(٣) بول أ. ساميلسون و وليام نوردهاوس، *الاقتصاد*، ترجمة: هشام عبد الله، (الأردن- عمان: الدار الأهلية للنشر، ٢٠٠١).

ومقاربتها بحال (الدولة / الإمبراطورية) الأميركية، والحكم بأنها ستلحق بغيرها من القوى الكبرى والحضارات العظمى، التي سبق أن فرضت هيمنتها على العالم وشكلته، ثم تراجعت واندثرت، وتلكم حقيقة باتت شبه حتمية نظراً لما حدث لأيّ قوة في التاريخ، وهناك اتجاهين في المقاربات التي جال في ميدانها المفكرين، منهم من استبحروا في التاريخ ليستقروا المتماثلات والمتشابهات في مبتدئاتها وخواتيمها، وأخرون نزعوا للنفور من الماضوية صوب المستقبلية، ليصبوا جل اهتمامهم في التنبؤ بمستقبل هذه الدول والإمبراطوريات، ودالتهم هو تحديد مَن هو الصاعد الجديد مستقبلاً، ومن هو الذي سيتراجع، وما بين المنهجين ثمة صلة وصلٍ فالتاريخية (الماضوية) تتبع مسار حركية الكيانات، وبيان مسببات ما جرى لها، فيما المستقبلية (التنبؤية) فهي تستبق ما هو آت وفقاً لاتجاهات تطوره والبيئة التي يتفاعل فيها.

لهذا نجد أقلام أنبرت للدفاع عن هذه الإمبراطورية، بكونها مفترقهٍ تماماً عما أنحطت إليه الكثير من الإمبراطوريات، وما بين الموقفين استعرت حمى المقارنات والجدل والآتيان بالأمثولات والشواهد المدللة على ذلك، إلا أن ما بات يجمع عليه هؤلاء الاستراتيجيون هو أن التراجع (حاصل/ أو قائم)، وأن الأنداد يتجهزون لإشغال الدور والمكانة، ويبقى زمن اللحظة التاريخية رهنا بجملة متغيرات كيما يحدث الانقلاب، وتستهلك الإمبراطورية الأمريكية مرحلتها التاريخية. لا سيّما وأن فلسفة التاريخ وقوانينه قدمت معطياتها باستحالة بقاء هيمنة دائمة أبد الدهر.

ويزعم المدافعين عن أبدية[1] القوة الأميركية بأن دفوعاتهم لها ما يبررها واقعياً، في بقاء عناصر القوة قائمة وذات ريادة فيها للولايات المتحدة على الأقل فيما هو منظور من الزمن القابل، كما الحال في القوة العسكرية والتكنولوجيا العالية والهيمنة المالية، وأن بإمكان الولايات المتحدة البقاء متربعة على سلم التراتبية لزمن أطول مما يظنه مشايعي نظرية الانحلال والسقوط.

لهذا نلحظ حدوث تغير في توجهات الجدل وما يرافقه من هواجس وقلق بين المهتمين في الاستراتيجيا، نحو بيان إمكانية تجنب اقتراب اللحظة التاريخية من خلال إطالة زمن الهيمنة؟ وما هي الكيفية التي يمكن من خلالها الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة، إذا ما انتهت الهيمنة الشمولية على العالم؟ وهذا الاحتدام في الرؤى يقع جميعه في المنظور المستقبلي للولايات المتحدة والعالم، مرتكزاً على الظواهر العيانية المتأتية من سرعة التحولات في موازين القوى ومترادفاتها من حيث الانتشار (التوسع) والتعدد، والذي بالحتم سيحدث تغيرات مصاحبة في شكل النظام الدولي وبنياته.

إن تأكل المكانة يشبه المقص فهو يقتطع بحديه في الداخل والخارج وفي الظاهر والباطن، ولا يقتصر هذا التأكل على الجوانب المادية فحسب، بل أنه ينال بسرعة من الجوانب

(1)Robert Kagan & (Author), The World America Made, Knopf Doubleday Publishing, NY, 2013

غير المادية (المعنوية)، فبجانب التراجع في القوة العسكرية والاقتصادية من خلال الانهاك الاقتصادي في الحروب والتدخلات غير المبررة، والأزمات التي أضحت كالعواصف حاملة معها المزيد من الركود والخراب، يحدث بموازاتها تأكل وانكسار للديمقراطية بنسختها الأميركية، فضلاً عن الإطاحة بكل ما حاولت الولايات المتحدة تصديره للعالم، من احترام لحقوق الإنسان واحترام السيادة والاستقلال والامتثال للقواعد والقوانين التي إرساها التنظيم الدولي في كنف الأمم المتحدة، وهذا سيسلب البعد الأخلاقي والإنساني للدولة القائدة.

إن ما تمر به الدولة المهيمنة على النظام الدولي (الولايات المتحدة)، يتماثل تماماً مع التوصيف الخلدوني للأطوار التي تمر بها الدولة، وبخاصة في طورها (الخامس- طور الإسراف والتبذير)، إذ يتسم هذا الطور بكونه (متلفاً لما جمعه أولوه، مخرباً لما كان سلفه يؤسسون، وهادماً لما كان يبنون . . . ويستولي عليها المرض المزمن)[١].

1-هاجس التراجع في المدرك الاستراتيجي الأميركي

أقيمت فكرة الهيمنة الأميركية سواء في بدايات القرن العشرين وحتى نهاياته على معطى عدم قدرة المتنافسين للنيل منها من جهة، وأخرى تستند على حيازة ممكنات داخلية وخارجية لا يمكن لأيّ دولة حيازتها، انطلاقاً من لحظة تبريرها استناداً لبيئة التنافس القائمة وموازين القوة التي تحتكم عليها الولايات المتحدة، ومنذ الحرب العالمية الأولى وحتى انتهاء الحرب الباردة، كان هناك تظافر للقوة بكل معانيها، جعلت من الولايات المتحدة تقود كامل المنظومة الغربية (الرأسمالية) من دون منازع، وبعد الحرب الباردة وجدت نفسها مرة أخرى، تقف على تلة وتنظر إلى العالم كله، غير مرتابة من أيّ دولة في أطرافها الأربعة، مأخوذة بنشوة (ذبح التنين- الاتحاد السوفيتي)، وهو ما حدا بمفكريها من أطلاق الهيمنة لقرن قادم جديد.

لقد أريد للقوة الأميركية بكل جوانبها (الشاملة) أن (لا تشارع ولا تضارع ولا تنازع) من أيّ قوة بدءاً من الشفق القطبي شمالاً إلى الاعتدالين جنوباً والعماء البدائي شرقاً ويوم القيامة غرباً، أيّ السيطرة على الأقاليم السبعة، والأنظار في هذا موجهة نحو الصين لوقف نمو نفوذها في العالم، ووأد طموحات روسيا كيما تكون قطباً جديداً بديلاً عن الاتحاد السوفيتي.

وسبق وأن نبه (هنري كيسنجر) الولايات المتحدة الأميركية مذ عقد التسعينات من القرن العشرين، بأنها تجاوزت (نقطة الذروة) التي تبلغها كل حضارة قبل انهيارها، ومثله فعل الكثيرون من المفكرين والباحثين، وأغلبهم تحدث عن الانهيار من الزاوية التي يراها تشكل مهماز لهذا الانحطاط أو التراجع، ومن وجهتين هما:

(١) ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، العبر وديوان المبتدأ والخبر، مصدر سابق، ص١٧٦.

الأولى: وتعطي الأولوية للعوامل المترتبة على السلوك الخارجي للولايات المتحدة الأميركية، من مثل (بول كينيدي) في كتابه: (نهوض وسقوط القوى العظمى)[١]، والمحللان الاقتصاديان (هاري فيجي وجيرالد سوانسون) في كتابهما: (الافلاس ١٩٩٥: الانهيار القادم لأميركا)[٢]. وكذلك (رونالد هوايت في كتابه: (صعود وهبوط أمريكا كقوة عظمى)، و(بريجنسكي) في كتابه (رؤية استراتيجية: أميركا وأزمة السلطة العالمية)[٣]، والبروفيسور الفرنسي (روجيه غارودي) في كتابه (أمريكا طليعة الانحطاط)[٤] والخبير الفرنسي (إيمانويل تود) في كتابه (ما بعد الإمبراطورية)[٥]؟ ... وهناك الكثير من هذه الآراء.

الثانية: الآراء التي تذهب إلى الداخل الأميركي وما ينتابه من تحولات وأوضاع وأزمات، بحسب (جوزيف تينتر) في كتابه (انهيار المجتمعات المعقدة)، الذي يقارب بين حالة إمبراطورية روما في فقدان الثقة عند رجالاتها، وما يعتري النخب الإمبريالية التي تتسبب بانهيار الإمبراطوريات البريطانية، في إشارته إلى الرجال الذين سخروا حياتهم لخدمة الإمبراطورية في العصر الفيكتوري[٦]، وهم رجال ربما كانوا قد سخروا حياتهم لخدمة الإمبراطورية في العصر الفكتوري، من مثل (جورج أوروال- جون بريدغر فيلبي والد الجاسوس كيم فيلبي- و إ م. فورستر)، هؤلاء فضلوا الابتعاد عن مواقعهم نتيجة الاشمئزاز من المشروع البريطاني برمته، وهو ما يريد مقاربته بحالة النخبة الأميركية الحالية.

ويشاركه هذا التوجه (نيال فرغيسون) عندما أورد في كتابه (كيف هيمنت حضارة الغرب على الشرق والغرب) بأن النظام المعقد المتكيف سيكون في ورطة[٧]، عندما يفقد عدد كبير من المنضوين تحت لواء (النخبة) الثقة بقدرته على النجاح، ويرى نموذجاً مماثلاً بين النخبة الأمريكية الحالية ونظيراتها في الإمبراطورية الرومانية والعثمانية والبريطانية، ومن وجهة نظره لا يكمن الخوف الحقيقي من التهديد الذي يفرضه الصعود الصيني ولا تزايد

---

(٢) بول كنيدي، *نشوء وسقوط القوى العظمى*، ترجمة: مالك البديري، (الأردن- عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠٠٧)، ص ٣٦.

(١) هاري فيجي- جيرالد سوانسون، *الافلاس: ١٩٩٥ الانهيار القادم لأميركا؟*، ترجمة: محمد محمود دبور، (الاردن- عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ٤١.

(٢) زبيغنيو بريجنسكي، *رؤية استراتيجية: أميركا وأزمة السلطة العالمية*، ترجمة: فاضل جكتر، ط١، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٢)، ص ٧٦.

(٤) روجيه غارودي، *الولايات المتحدة طليعة الانحطاط*، ترجمة: مروان حمودي، (دمشق: دار الكتاب للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ١٣.

(٥) ايمانويل تود، *ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأميركي*، ترجمة: محمد زكريا اسماعيل، ط١، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣)، ص ٦٦.

(٦)جوزيف أ. تاينتر، *انهيار المجتمعات المعقدة*، ترجمة: أمير عثمان، مراجعة: ممدوح الشيخ - محمد خضر، (القاهرة: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠٢٢)، ص ٥.

(٧) نيال فرغسون، *كيف هيمنت حضارة الغرب على الشرق والغرب*، ترجمة: سعيد محمد الحسنية، ط٢، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٤)، ٤٦٥.

انبعاثات الكاربون رغم أهميتهما، بل هو يكمن في فقدان الإيمان بالحضارة التي ورثناها عن أسلافنا.

مما سبق يتبين أن الخشية متوزعة ما بين عوامل خارجية مترتبة على الإفراط في السلوك الخارجي ذا الطبيعة (الإمبريالية) والجشع الرأسمالي وعدم القدرة على تمرير العولمة الأميركية، التي إباحة لها التكسب على حساب دول وشعوب العالم، والتي تصاعد حالات رفضه، وبين الداخل الأميركي بكل متناقضاته ومشكلاته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والهيمنة على مراكز صنع القرار من قبل اللوبيات والشركات، كل هذا يجعل المستقبل مرتهن بطبيعة التفاعلات التي سوف تتركها هذه المتغيرات على مصادر القوة الأميركية والمحافظة عليها. وهو ما يمكن تلمسه من شدة الهواجس والقلق المستقبلي على هذه الهيمنة، كونها القلعة الأخيرة لسيطرة الغرب على العالم.

٢-تأثير الارهاق الإمبراطوري على حدود الدورة التاريخية الأميركية

يكاد يتفق مختلف الباحثين والمفكرين المهتمين بدراسة النظم الدولية، بأن العبء المتعدد الجوانب الذي تنوء تحت ثقله أيّ إمبراطورية عندما يبلغ توسعها وانغماسها في الشؤون الخارجية، حداً من شأنه أن يشكل أحد عوامل التأكل في مكانتها، لما يتطلبه من أنفاق متزايد للاستجابة لتمويل هذا الحضور الكبير للقوة المهيمنة.

ولعل الأنفاق العسكري الضخم للولايات المتحدة الذي يزداد سنة بعد أخرى، وحالة (المخادمة) بين الطبقة السياسية وشركات المجمع الصناعي العسكري، أحد أكثر المشكلات التي لن تجد لها حل، إذ أن هناك باب دوار ما بين الإدارات الأميركية بما فيها البنتاجون والشركات، وحتى الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) والهيئة التشريعية (الكونغرس والشيوخ)، لم يسجل لهما أن اعترضها على الموازنات العسكرية تحت ضغط الشركات وإرضاء وزارة الدفاع (جدول ٢)، الذي يبين منافع الشركات من الموازنات الكبيرة للدفاع.

جدول (٢) أكبر عشرة شركات من حيث الاستحواذ على عقود وزارة الدفاع الأميركية لعام ٢٠٢٢

ت	اسم الشركة	المبلغ (مليار دولار)	النشاط
١	لوكهيد مارتن	**44**	أنتاج طائرات F-16 و F-35
٢	رايثيون تكنوجيز	**25.4**	أنتاج توما هوك
٣	جنرال داينمكس	**21.5**	أنتاج دبابات ومدرعات
٤	فايزر	**16.7**	إمصال وأدوية وأبحاث
٥	بوينغ	**14.2**	مروحية اباتشي وشينهوك
٦	نورثروب جرمان	**12.8**	القاذفة بعيدة المدى R-21 Raider
٧	هيومان	**7.7**	تأمين صحي ل (٣) مليون منتسب لوزارة الدفاع
٨	هاريس تكنولوجيز	**6.2**	أنتاج طائرة النقل C-130

٩	هتنغتون اينغلس	**6.1**	حاملات طائرات ومدمرات بحرية
١٠	بي إيه أي سيستمز	**4.9**	ذخائر ومقذوفات

المصدر: محمد المنشاوي، الأنفاق الدفاعي الأميركي ميزانية البنتاغون تذهب لهذه الشركات، ٢٩-٩-٢٠٢٣، على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2023/9/29

من الملاحظ من الجدول (٣)، أن الأنفاق العسكري طوال المدة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠٢٢ أخذ منحى تصاعدي عدا العشرية ١٩٩٠- ٢٠٠٠، وهذا يعود إلى تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء سباق التسلح ما بين القطبين، إلا أنه تصاعد بشكل كبير جداً في العقد الأول من القرن العشرين والبالغ (5.4) تريليون دولار، وهو ما يقارب إلى حد ما أنفاق الولايات المتحدة الأميركية للسنوات ١٩٨١- ٢٠٠٠، فيما يبلغ الانفاق العسكري للولايات المتحدة للسنوات ٢٠٠١- ٢٠٢٢، قد بلغ (14.855) تريليون دولار، وهو ما يعني التوجه الأميركي نحو العسكرة في علاقاتها الخارجية، ويعكس هذا التصاعد في موازنات الدفاع سياسة الولايات المتحدة في الاحتفاظ بالتفوق على المنافسين لها وبخاصة الصين وروسيا. أو السعي لتحقيق الاستقرار بالهيمنة(stability by dominance).

جدول (٣) الميزانيات العشرية* للدفاع (الانفاق العسكري) الأميركي للمدة ١٩٦٠-٢٠٢٢

الاعوام	مبلغ الانفاق (تريليون دولار)
١٩٦٠ -١٩٧٠	**0.712**
١٩٧١ -١٩٨٠	**1.005**
١٩٨١ -١٩٩٠	**3.319**
١٩٩١ -٢٠٠٠	**2.410**
٢٠٠١ -٢٠١٠	**5.425**
٢٠١١ -٢٠٢٠	**6.893**
٢٠٢١ -٢٠٢٣	**2.533**
المجموع	**22.302**

المصدر: البنك الدولي، بيانات البنك الدولي عن الأنفاق العسكري، على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.CN?end=2022&locations=US&start=1960&view=chart

*- تم تجميع الأرقام لكل عشرة اعوام.

وتحتفظ الولايات المتحدة بقيادة الأنفاق العسكري العالمي، إذ تبلغ نسبتها (41%) من أجمالي هذا الأنفاق، ومن الجدير بالإشارة أن أجمالي الانفاق العسكري المعلن للمدة من ١٩٦٠- حتى ٢٠٢٣، قد بلغ (٢٢.٣) تريليون دولار بالأسعار الجارية، وهو أقل قليلاً من حجم الناتج الاجمالي العالمي لسنة ١٩٩٠، والبالغ (22.94) تريليون دولار.

هذا التصاعد في الانفاق العسكري يحمل وجهين داعمين له أحدهما: السعي لتثبيت الزعامة العالمية وإبقاءها إلى أطول زمن، طالما أن العالم هو أرض البنتاجون الواسعة[١] بحسب تعبير ريك روزوف، والأخر: ضغط الرأسمالية الأميركية والشركات في المجمع الصناعي العسكري، لا سيّما وأن نصف تخصيصات الدفاع في الميزانية الفيدرالية تذهب إلى هذه الشركات. والمتفق عليه اقتصادياً أن الانفاق العسكري بمستويات عالية يكون على حساب المجالات المدنية التي يحتاجها الشعب، ومشكلة البنى التحتية في الولايات المتحدة حالة حقيقية، إلا أن الإدارات ترحلها من واحدة إلى أخرى.

والمفارقة أن كتب مبادئ الاقتصاد التي تدرس في أغلب جامعات واقسام الاقتصاد في العالم، هي ذات طابع رأسمالي صرف، تتضمن لبيان (مبدأ/ أو معدل الاحلال)، تذهب إلى توصيف بسيط وواضح في الإنتاج، وهو المفاضلة بين المدفع والزبدة، إلا أن الرأسمالية الأميركية التي تعظم توجهات السوق نحو الإنتاج لإشباع حاجات المجتمع، لا تعمل بهذه المبدأ، وهو ما رفع منسوب التشكيك في الرأسمالية المبثوثة نحو العالم.

إذ يؤكد المفكر (الأميركي/ الهندي) الأصل (فؤاد زكريا)، بصيغة حكاية أو حتوته صينية حدثت له، عندما تحدث له أحد اصدقاءه الصينيين قائلاً: (طالما اعتقدنا نحن الصينيين بأنكم (أيّ الأمريكان) أساتذة العالم في الرأسمالية، فأصغينا إليكم وكنا تلاميذ نجباء ومجتهدين في الدراسة، ومراجعة دروسنا والتحضير للامتحانات، ولكننا أفقنا ذات يوم (الأزمة المالية عام ٢٠٠٨)، فوجدنا أن أستاذنا أحمق، وأنه لم يكن يفقه شيئاً، وكنا نحترمكم ونعتبركم مثلنا الأعلى)، ويعقب فريد زكريا بالقول: هذا هو الذي أنتشر في العالم، لتبين أن الأنموذج الاقتصادي الأميركي رديء وغير متقدم، وعليه يصبح من الصعب إعادة بناء الثقة المفقودة في هذا النموذج[٢]، وما أكد الثقة المفقودة تكرارها في أزمة جائحة كورونا، التي أثبت فيها الولايات المتحدة مرة أخرى عدم قدرة أنموذجها الاقتصادي على أنتاج السلع العامة، بحكم مسؤوليتها كدولة قائدة.

إما الدين العام الفيدرالي فهو يعد مشكلة سنوية للإدارات المختلفة، لكون نسبة الدين تجاوزت حجم الناتج المحلي (شكل-٢) وتشترط القوانين النافذة أن يقوم الكونغرس برفع هذه النسبة تشريعياً، حتى يكون بمقدور الحكومات من العمل سواء المحلية (الولايات) والاتحادية (الفيدرالية)، ومن دون ذلك تتعطل معظم أعمال الحكومة والإدارات، ومنذ عام ٢٠١٢ أخذت

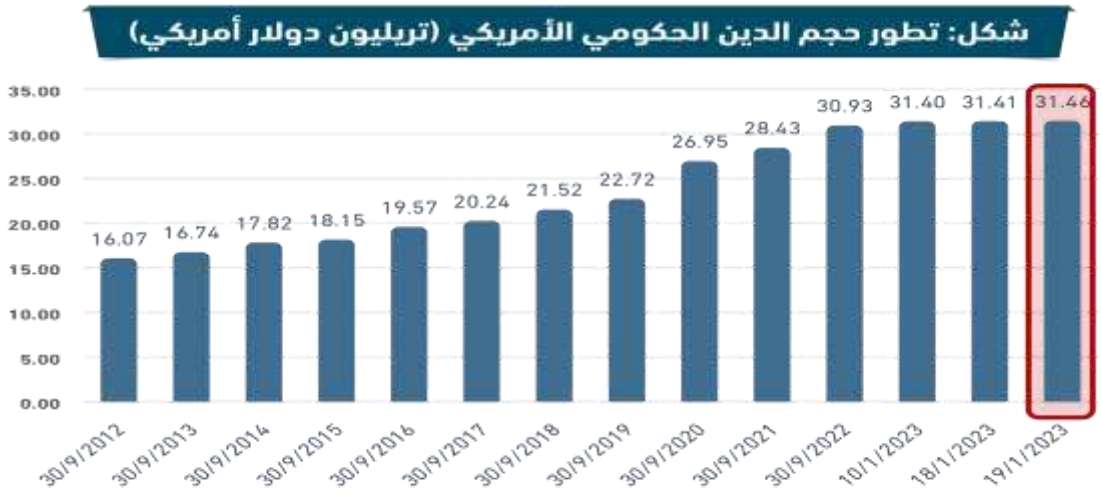
---

(١) ريك روزوف، "العالم أرض البنتاغون الواسعة: العمليات العسكرية الأمريكية في مناطق العالم الرئيسة"، *مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت*، العدد (٣٧٤)، نيسان، (٢٠١٠): ص١٤١.

(١) عبد الرحيم فقرا، "زوال إمبراطورية أميركا، (مقابلة تلفزيونية مع فؤاد زكريا) حول كتابه (The Post American world)"، قناة الجزيرة، على الرابط: https://www.aljazeera.net/programs/fromwashington/2010/7/4

مؤشرات الدين العام تشكل معضلة كبرى، لكونها متسارعة ومتزايدة وتتجاوز حجم الناتج بشكل كبير، بجانب أن مستقبل هذا الدين سيصل إلى مستويات كبيرة ومفزعة، فقد سجل الدين في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٢٤ وصول الدين الى (٣٤) تريليون دولار، وهو رقم قياسي ينذر بتحديات سياسية واقتصادية، ويتوقع أن يصل الدين العام عام ٢٠٣٢ إلى (٤٠) تريليون دولار[١]، فيما يذهب محللو الاستثمار في (بنك أوف أمريكا) بأن وتيرة الزيادة في الدين ستكون أكثر حده عندما يتجاوز حاجز الدين (٣٥) تريليون دولار، بما يضيف (١) تريليون دولار كل (١٠٠) يوم. ولا يلوح في الأفق وجود سياسات لخفض هذا الدين، علما بأن مسببات هذا الدين هو مخرجات الفعاليات الاقتصادية بشكل واضح، ولعل وجود الدولار هو الذي يؤجل حدوث الكارثة، إلا أن الثابت هو إعتياش الولايات المتحدة ورفاهيتها يتأتى من تجارة الدولار وبيعة للعالم.

شكل (٢) تطور حجم الدين الحكومي الأمريكي (ترليون دولار)



المصدر: وزارة الخزانة الأمريكية، 2023.
* تبدأ السنة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر من كل عام

وعلى وفق ما جرى عرضه فأن العبء الذي يجهد الدولة القائدة للنظام العالمي، متعدد الأوجه والمجالات، ولم يعد مكبوتاً أو غاطساً، فما هو طافي على سطح التفاعلات في الداخل الأميركي والدولي، هو بالتأكيد عبء استراتيجي جزء منه يأتي لأن الولايات المتحدة ومن خلفها الغرب كله ينازع أنفاس فقدان السيطرة على العالم بثرواته وموارده، والجزء من العبء يأتي من تكاليف الحفاظ على القواعد المتقدمة للنظام الرأسمالي والإمبريالي العالمي، وهي

(١) العربية، "الدين الأميركي يتخطى ٣٤ تريليون دولار لأول مرة في التاريخ، ٣ يناير ٢٠٢٤"، على الرابط الآتي: https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2024/01/03.

(**الإمبرياليات الفرعية**) والحلفاء (**الدول الخانعة**)، بجانب تكاليف التحالفات في مقتربات القوة المنافسة أو غير القانعة، وهذا العبء يحدث بشكل متراكم كمياً على مر الزمن، مما يحدث في تحوله (**ظاهرة نوعية**)، أدت إلى أن يمتد هذا العبء إلى مجالات أخرى، بدأت بتجريف الكثير من مجالات القوة المادية والمعنوية وتحط من قدر القوة المهيمنة، لا سيّما في مجالات القوة الناعمة المصدرة نحو العالم: من مثل الالتزام بالشرعية الدولية والقانون الدولي والمثل والقيم الإنسانية، وهذه تجرف باستمرار شيئاً فشيئاً من دعائم القوة للدولة القائدة وتجعلها في مأزق كبير.

لهذا تظل محاولة بسط النفوذ غير المستند على القوة(non-force-based)، في ظل تحول القوة (Power Transition)، هو ما يأذن بحصول ذوبان لهذه الإمبراطورية، مع استنفاد الجزء المهم من معالم قوتها، لتصبح قطباً من أقطاب متعددة تتواجد على أعلى سلم الهرمية في النظام العالمي، أو أنها تذهب تحت تأثير العظمة الأخاذة التي نالتها لمدة قرن، بأن تتناطح مع العالم وتستعلي عليه، لأثبات أنها الأجدر بقيادة العالم.

الخاتمة

ما بين الدورة التاريخية للهيمنة والاعباء الاستراتيجية التي تنوء تحت وطأتها الولايات المتحدة، واهتزاز مكانتها وحجم التحديات التي سترتفع وطأتها شيئاً فشيئاً كلما تصاعدت حدة المنافسة والصراع، وأدركت الولايات المتحدة الخطر الذي تشكله القوى الصاعدة المنافسة لها، وإصرارها على أن تكون قوى تعديلية، تعمل على نزع صفة الوحدانية للنظام الدولي ودفعه صوب التعددية القطبية. لا سيّما في عقد من الزمن يعد هو مفصلياً وانعطافاً في ماذا سيكون عليه الحال لاحقاً، ومعه سوف تواجه الولايات المتحدة مرحلة (الاجهاد/ أو الارهاق الامبراطوري)، الذي ترتب بسبب العبء المتولد عن السلوك الهيمني للقوة الكبرى. وهذا لن يكون مقتصراً في منطقة أو إقليم، ولا في الخارج بل في الداخل الأميركي على حد سواء، وما يرافقه من تحركات اجتماعية بفعل التحولات التي تعصف بالداخل، وهكذا يزداد الضغط ومعه الاعباء الاستراتيجية المشروطة للدفاع عن المكانة في قيادة العالم.

ليس منطقياً أن دولة بحجم وموقعية الولايات المتحدة لا تدرك مآل الأوضاع في العالم، إلا أنها تسعى في أتجاهين هما كبح تطلعات الدول الأخرى للنيل من مكانتها وإشغالها في أزمات ومشكلات مختلفة (عسكرية- اقتصادية) كروسيا، وتكنولوجية وجيواستراتيجية كما في حالة الصين ... الخ، وأخرى هو تأخير اللحظة المنتظرة لإعلان عالم جديد بقواعد تحترم فيها موازين القوة الجديدة، يتم على وفقها تجاوز قواعد النظام الدولي القائم على القواعد التي أفرزتها مخرجات الحرب العالمية الثانية.

إن أكثر جانب تخشاه الولايات المتحدة هو المواجهة الواسعة سواء أكانت في أطار تنافسي أم صراعي، أيّ أنها تفضل التعامل مع كل الحالات التي تبرز للنيل من دورها

ومكانتها وقيادتها العالمية بشكل منفرد، ومقاومة أيّ تعاون أو تنسيق أو تحالف جبهوي بالضد منها، وبالمقابل وإدراكاً لعدم قدرتها وتأكل قوة الردع لديها، تذهب نحو نسج مختلف التحالفات من (**دول خانعة ومتحالفة وشريكة**)، لإسناد فاعلية توجهاتها لتحييد دور القوى المنافسة.

لهذا فأن مجالات التي تشكل عبئاً على الولايات المتحدة هي:

١- تسعى الولايات المتحدة إلى عرقلة أو تأخير النهوض الصيني وحصراً في التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج ومنها الذكاء الصناعي، لمخاوفها من توظيفها عسكرياً بما يشكل تهديد للقوة العسكرية الأميركية، لهذا تحرص على توسيع الفجوة التكنولوجية بينها وبين الصين، بينما تسعى الصين نحو تضييق الفجوة، والفرق أن الصين تعمل بهدوء وتعتمد (الصبر الاستراتيجي) لكسر الهيمنة التكنولوجية، في حين اختارت الولايات المتحدة أن تخلق حصاراً لمنع حصول الصين على التكنولوجيات المتقدمة في أشباه الموصلات. وهذا سيترتب عليها عبء كبير عليها وعلى حليفاتها (اليابان- تايوان- هولندا)، فضلاً عن شركاتها المتخصصة، نظراً لحجم المبيعات إلى الصين، وكذلك دفع الصين نحو البحث والتطوير للحصول عليها.

٢- توحش الرأسمالية الأميركية وسيرورتها في التحول إلى رأسمالية (تقنية - ورقية) متضخمة، بفعل الدور الذي تؤديه الثورة المعلوماتية وموجتها الرابعة، في أنهاء السمة الصناعية للرأسمالية وتحولها إلى جسد صناعي متأكل، لصالح رأسمال تقني. يراد له أن يمسك بتلافيف التكنولوجيات فوق العالية، وترك الجوانب الأخرى من منطلق فرض السيطرة والقوة، وهذا ما يجعل اقتصاد الولايات المتحدة أشد ارتباطاً بدول التصنيع الحديثة لأمداد أسواقها.

٣- اشتداد حدة المنافسة والصراع ترتب عليها توسع وتعدد مناطق الالتحامات والتهديدات الكبرى، بين الولايات المتحدة والقوى المنافسة لها، والتي ستأخذ منحى عنفي بدرجة كبيرة في القطب الشمالي والاندوباسفيك وأوروبا والشرق الاوسط، مما سيزيد الاعباء العسكرية في تأمين الممرات والخوانق وطرق المرور والإمداد، وهذا يمثل إجهاد أضافي.

٤- تراجع القبول العالمي لفرض الديمقراطية من الخارج، ورفض الاستغلال السلطوي الأميركي لقواعد النظام الدولي، وعدم قبول العولمة غير (العادلة واللاإنسانية) بنسختها الليبرالية المتوحشة، وهذا سيترتب عليه إجهاد السياسة الخارجية في إعادة القناعة بالدور الأميركي.

٥- إن محاولة الولايات المتحدة في ادخال ثقافات ومتبنيات معينة وأعمامها على مختلف المجتمعات والشعوب من مثل (المثلية- العبور الجنساني)... الخ من مظاهر تتعارض مع الفطرة الإنسانية ومواريث وتقاليد ومعتقدات الشعوب، بغية سحق الثقافات والمواريث والأسس الاجتماعية في العالم، لصالح إشاعة الثقافة الأميركية ومتبنياتها، يشكل استفزاز

عصبوي للمجموعات الواقعة على التخوم المتعددة الحضارات، والتي تضم أمماً كثيرة، تتواجد عند المناطق التي يمتد فيها خط الصدع الميتا أثني، وهو ما ينعش ويستنهض الروح القومية والدينية ويرفع قدرة فعلها الجماعي للوقوف مع نظمها السياسية بالضد من الفعل والهيمنة الأميركية.

٦- أسفرت الموجة الثانية للعولمة عن انتقال بائن وواضح للثروة من الغرب نحو الشرق، وهذه الثروة بحاجة إلى حماية خاصة في ظل البناءات الصينية للتمدد في المناطق المحاذية والقريبة لها، وهو ما يتطلب توافر قوة عسكرية لحمايتها، فضلاً عن العبء الاستراتيجي الأميركي المتولد من التعهدات الأميركية لحلفائها (كوريا الجنوبية- اليابان- تايوان- إسرائيل- دول الخليج ... الخ)، وهذا سيضغط بقوة باتجاه مزيد من الاعباء التي ستتحملها الولايات المتحدة.

٧- الإشكالية الجوهرية التي لابد أن تواجهها الولايات المتحدة، وهي إشكالية خطيرة سوف تهدد النسيج المجتمعي الأميركي، وهو لا ينحصر في صعود التيارات اليمنية العرقية، التي تقسمها على أسس من اللون والجنس والدين، ومن المهاجرين تحت ما يسمى (رهاب الغرباء)،، بل حالة الانقسام العمودي والأفقي السياسي وارتفاع منسوب الصراع بين الحزبين، إلى الحد الذي يعرض النظام الاتحادي الأميركي للخطر.

٨- نلحظ ازدياد واضح وكبير لاستخدام الولايات المتحدة للعقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب (بمساندة الأوروبيين)، بالضد من الدول التي تراها معادية لها، وكذلك استخدامها لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، وفي كلتا الحالتين تتضح العلاقة الآتية: كلما تراجعت قوة الولايات المتحدة وضعفت درجة توافقها وتناغمها مع المجتمع الدولي، رفعت مستوى فرض العقوبات وزاد استخدام (الفيتو)، بالضد من الإرادة الدولية، وهذا يشكل ارهاقاً للولايات المتحدة في الدفاع عن حلفاءها بالضد مما تسميه (زعماً) النظام القائم على القواعد. التي أرست دعائمه الولايات المتحدة منذ ٨٠ عاماً، وهو ما يضعها في موقع أخر من منظور الدول ومجتمعات العالم.

٩- نتج عن موجة العولمة الثانية التي أطلقتها الولايات المتحدة محاولة لسحق الثقافات والمواريث والأسس الاجتماعية في العالم، لصالح إشاعة الثقافة الأميركية ومتبنياتها، وهو ما شكل استفزاز عصبوي للمجموعات الواقعة على التخوم (الميتا أثنية)، أيّ التخوم المتعددة الحضارات، والتي تضم أمماً كثيرة، تتواجد عند المناطق التي يمتد فيها خط الصدع الميتا أثني، وإزاء الضغط الأميركي لتدجين هذه المجتمعات، ستكون بإزاء الشعوب القاطنة عند خطوط الصدع، التي تنتعش وتستنهض روح المجتمع لتصبح ذات قدرة عالية على الفعل الجماعي، الذي يمكنها من بناء دول إقليمية كبيرة وقوية، وهذا من شأنه تقليص تأثير الفعل الاستراتيجي الأميركي، حتى وأن لم تكن هذه الشعوب والدول معادية لها.

١٠-تواجه الولايات المتحدة وحلفاءها وكل الغرب، محاور مقاومة لهيمنتها في أميركا اللاتينية وغرب الساحل في أفريقيا وشمالها، والشرق الاوسط وأوراسيا، وهذه جميعاً تجرف جزءاً من مساحة المجال الحيوي للغرب وللولايات المتحدة، وأن بعضها تشكل هاجساً قوياً لا يقل خطورة عما تفعله القوى المنافسة، من حيث الفعل السياسي والجيواستراتيجي. وهي حالة جديدة يمكن أن تصبح لها امتدادات في مواقع أخرى من العالم.

١١-هناك قوى صغيرة ومتوسطة بإمكانها أحداث (شلل/ أو أرباك)، في خوانق وممرات ومواقع جدُ استراتيجية، من شأنها أن تطيح بكل الهيبة البحرية الأميركية والغربية، من مثل الحالة الحوثية في مضيق باب المندب، ومجوعة (النيجر وبوركينافاسو ومالي) غرب الساحل الأفريقي. ويمكن لإيران أن تحدثه في مضيق هرمز، وهو ما يخلق إرهاقاً إضافياً للولايات المتحدة، بإزاء تعدد مصادر الاجهاد في مختلف مناطق العالم.

وعليه فأن من غير الممكن إعادة التاريخ إلى الوراء، ولم يعد ممكناً بعد أن تتمتع الولايات المتحدة بالتفرد والتنمر على الساحة الدولية، إذ لا يمكن للنظام الأميركي إعادة أنتاج نفسه مرة أخرى، والتحولات تلقي بظلالها على كامل المشهد العالمي وفي مختلف زواياه، ولن يكون بوسع الولايات المتحدة كذلك إلا أن تقبل بأدوار القوة الكبرى الأخرى (الصين وروسيا)، والدورة التاريخية ماضية في تسجيل حضورها لتنزع مكانة (دولة/ إمبراطورية) وتأتي بغيرها، وهي حكمة التاريخ.

مصادر البحث

- **القرآن الكريم.**

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

١. ايمانويل تود، *ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأميركي*، ترجمة: محمد زكريا اسماعيل، ط١، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣.
٢. بول كنيدي، *نشوء وسقوط القوى العظمى*، ترجمة: مالك البديري، الأردن- عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠٠٧.
٣. بيتر تايلور- كولن فلنت، *الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر*، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠٣.
٤. بيتر تورشين، *الحرب والسلام والحرب: صعود الإمبراطوريات وسقوطه*، ترجمة: أحمد العبدة، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠٢٣.
٥. بول أ. ساميلسون و وليام نوردهاوس، *الاقتصاد*، ترجمة: هشام عبد الله، الأردن- عمان: الدار الأهلية للنشر، ٢٠٠١.
٦. جوزيف أ. تاينتر، *انهيار المجتمعات المعقدة*، ترجمة: أمير عثمان، مراجعة: ممدوح الشيخ - محمد خضر، القاهرة: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠٢٢.

٧. حميد لشهب، *الابارتهايد: دراسة في الجذور التاريخية والثقافية لمفهوم الفصل العنصري*، ط١، النجف: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠.
٨. حياة قارة، *ديوان أبي الطيب الرندي: تحقيق ودراسة*، مؤسسة جائزة عبد العزيز البابطين للإبداع الشعري، ٢٠١٠.
٩. راي داليو، *مبادئ التعامل مع النظام العالمي المتغير: لماذا تنجح الأمم وتفشل؟*، دار ترقية الدماغ للنشر والتوزيع، ٢٠٢١.
١٠. روجيه غارودي، *الولايات المتحدة طليعة الانحطاط*، ترجمة: مروان حمودي، دمشق: دار الكتاب للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
١١. زبيغنيو بريجنسكي، *رؤية استراتيجية: أميركا وأزمة السلطة العالمية*، ترجمة: فاضل جكتر، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٢.
١٢. عبد علي كاظم المعموري، *زمن الشرق: نزع الظلم والمكابرة الغربية، مركز دالة لتحليل السياسات والاستشارات*، بيروت- بغداد: دار روافد للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤.
١٣. عبدعلي كاظم المعموري، *تاريخ الأفكار الاقتصادية*، الأردن – عمان: دار الحامد، ٢٠٠١.
١٤. غوستاف لوبون، *فلسفة التاريخ*، ترجمة: عادل زعيتر، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي للنشر، ٢٠٢٠.
١٥. كارل ماركس وفريدريك انجلز، *البيان الشيوعي*، ترجمه عن الالمانية: عصام أمين، جريدة المناضل، ٢٠٠٠.
١٦. كينيث ن. والتز، *نظرية السياسة الدولية، في (كتاب)، ريتشارد لينل، توازنات القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج*، ترجمة: هاني تابري، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩.
١٧. مهدي عامل، *في علمية الفكر الخلدوني*، بيروت: دار الفارابي، ط ٤، ٢٠٠٦.
١٨. نيال فرغسون، *كيف هيمنت حضارة الغرب على الشرق والغرب*، ترجمة: سعيد محمد الحسنية، ط٢، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٤.
١٩. هاري فيجي- جيرالد سوانسون، *الافلاس: ١٩٩٥ الانهيار القادم لأميركا؟*، ترجمة: محمد محمود دبور، الاردن- عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.
٢٠. والت. روستو، *بيان لا شيوعي: مراحل النمو الاقتصادي*، ترجمة: برهان الدجاني، ط١، بيروت: الأهلية للنشر، ١٩٦٠.

ثانياً: المجلات العلمية

١. أحمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية شيئاً من الماضي؟"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد (٢٠)، (٢٠٠٨).

٢. جيوفاني أريغي وجاسون مور، "التطور الرأسمالي من المنظور التاريخي العالمي"، متوفر على الرابط:
https://www.academia.edu/34283300/With_Giovanni_Arrighi
٣. ريك روزوف، "العالم أرض البنتاغون الواسعة: العمليات العسكرية الأمريكية في مناطق العالم الرئيسة"، *مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت*، العدد (٣٧٤)، نيسان، (٢٠١٠).

ثالثاً: التقارير والمعاجم

١. أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القران)، المجلد ٢٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧١.
٢. البنك الدولي، بيانات البنك الدولي عن الأنفاق العسكري، على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.CN?end=2022&locations=US&start=1960&view=chart
٣. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة السعدية، ج ٦، تحقيق وتعليق: جعفر الناصري- محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء- المغرب، ١٩٩٧.
٤. ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٢٠.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية

١. عبد الرحيم فقرا، زوال إمبراطورية أميركا، (مقابلة تلفزيونية مع فؤاد زكريا) حول كتابه (The Post American world)، قناة الجزيرة، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/programs/fromwashington/2010/7/4
٢. العربية، الدين الأميركي يتخطى ٣٤ تريليون دولار لأول مرة في التاريخ، ٣ يناير ٢٠٢٤، على الرابط الآتي:
https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2024/01/03
٣. محمد المنشاوي، الأنفاق الدفاعي الأميركي ميزانية البنتاغون تذهب لهذه الشركات، ٢٩-٩-٢٠٢٣، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/politics/2023/9/29

خامساً: المصادر الاجنبية

1. George Modelski, Long Cycles in World Politics. Seattle: University of Washington Press, 1987.
2. Ray Dolio, principles for Dealing With The Changing World Order, NY Times, Chapter-1, 2021, At:

https://www.economicprinciples.org/DalioChangingWorldOrderCharts.pdf.

3. Robert Kagan & (Author), The World America Made, Knopf Doubleday Publishing, NY, 2013.
4. Wallerstein, Immanuel, The inter-state structure of the modern world –system, on: smith, Steve& booth, ken& Zalewski, Marysia (Eds), International theory: Positivism and beyond, Cambridge University press, first published, 1996.